الفصل الثالث

سكان مملكة البحرين

إعداد

أ. د. محمود توفيق

مركز البحوث - جامعة الإمام محمد بن سعود

الرياض - المملكة العربية السعودية

obeikandl.com

obeikandl.com

سكان مملكة البحرين

تمهيد:

تعد مملكة البحرين الرابعة بين الدول العربية في إجراء التعدادات السكانية، إذ لم يسبقها في هذا المجال سوى مصر (١٨٨٢م)، وسورية (١٨٨٥م)، والعراق (١٩٢٧م).

ويعود تاريخ أول تعداد سكاني تجريه البحرين إلى عام ١٩٤١م. وبعد ذلك التعداد، نفذت البحرين حتى وقت إجراء هذه الدراسة ستة تعدادات في أعوام (١٩٥٠م، ١٩٥٩م، ١٩٧١م، ١٩٨١، ١٩٩١م). وربما يعود هذا السبق النسبي في إجراء التعدادات إلى البداية المبكرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البحرين، والتي بدأت منذ أن اتخذ البترول مكاناً بارزاً في الحياة الاقتصادية، حيث يعود تاريخ حفر أول بئر للبترول إلى ١٦ أكتوبر عام ١٩٣١م [1].

وقد ظلت البحرين طوال الفترة ١٩٤١-١٩٧١م لا تلتزم بفترة دورية منتظمة للتعداد، ولكنها ابتداء من التعداد الخامس الذي أجري عام ١٩٧١م، التزمت بفترة تعدادية منتظمة، مقدارها عشر سنوات، مثلها في ذلك مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ومصر وغيرها.

كما اختلفت طريقة العد أو الحصر المستخدمة في إجراء التعدادات المختلفة، فقد استخدمت طريقة العد الفعلي de facto في التعدادات: الأول (١٩٤١م) والثاني (١٩٥٠م) والخامس (١٩٧١م) والسادس (١٩٨١م) والسابع (١٩٩١م). وتعتمد هذه الطريقة على عد جميع الأفراد حسب أماكن تواجدهم يوم التعداد، بصرف النظر عن كونهم من سكان هذا المكان الذي يقيمون فيه

بصفة دائمة أو زائرين بصفة مؤقته. كما استخدمت طريقة العد النظري de jure في التعدادين الثالث (١٩٥٩م) والرابع (١٩٦٥م). وتعتمد هذه الطريقة على عد جميع الأفراد حسب مكان الإقامة المعتاد، بغض النظر عما إذا كانوا متواجدين وقت العد أو غائبين عنه بصفة مؤقتة. وقد يشمل العد كل الأفراد الذين أقاموا في المنزل لمدة ستة أشهر قبل إجراء التعداد وكل غائب ينوي العود للمنزل بصورة دائمة خلال الستة أشهر التي تلي موعد التعداد [٢].

أما عن درجة الشمول والدقة في البيانات فإن تعدادي ١٩٨١م، ١٩٩١م يعدان من أكثر التعددات شمولاً وتفصيلاً للبيانات السكانية. فقد اشتمل التعدادان على مزيد من البيانات عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان، بالإضافة إلى المزيد من البيانات عن الظروف السكنية والمباني والمنشآت التي يعتمد عليها مخططو البرامج الإسكانية في معرفة حجم الوحدات المتوافرة، وما يتم إنجازه خلال الفترات التعدادية المختلفة، وما يجب أن يكون عليه معدل البناء لسد العجز المطلوب تغطيته.

وفي مجال الإحصاءات الحيوية vital statistics التي تعد ثاني أهم مصدر للبيانات السكانية بعد التعدادات، أخذت وزارة الصحة منذ أول يونيو عام ١٩٧٠م بنظام التسجيل الإجباري للمواليد والوفيات، وإن كان ما زال هناك بعض القصور في تنفيذ التعليمات واللوائح الخاصة بالحصول على تصاريح دفن الموتى؛ ولذلك يلاحظ أن السجل الحيوي للمواليد أكثر دقة من سجل الوفيات. ومن ناحية أخرى فإن تسجيل حالات الزواج والطلاق يتسم بالشمولية التامة للمسلمين فقط، أما غير المسلمين فإن التسجيل يشمل حالات الزواج فقط [٣].

وبالنسبة لسجلات الهجرة أخذت وزارة الداخلية منذ عام ١٩٧٠م على

عاتقها مهمة ضبط تسجيل بيانات الهجرة الدولية من البحرين وإليها، وذلك في نقط الجمارك والجوازات والجنسية بالموانى والمطارات وغيرها من المعابر الحدودية. وتشتمل سجلات الهجرة على معظم خصائص المجموعات المهاجرة، كالحالة المدنية والنشاط الاقتصادي والمستوى التعليمي.

وتتصدى الدراسات السكانية عادة إلى الإجابة على ثلاثة استفسارات، أولها يتعلق بحجم السكان والتغيرات التي تطرأ على هذا الحجم وتؤثر فيه بالزيادة أو النقصان. ويتمحور الاستفسار الثاني، حول الكيفية التي يتوزع بها السكان على أنحاء الإقليم والعوامل المختلفة التي تكمن وراء هذا التوزيع وخصائصه. أما الاستفسار الثالث فهو يتعلق بنوع الخصائص التي يتميزون بها عن غيرهم من المجموعات السكانية والتي يمكن قياسها كمياً.

أولاً: النمو السكاني:

يشير هذا المصطلح إلى ظاهرة تزايد حجم السكان خلال فترة زمنية معينة؛ وذلك بفعل عدد من العوامل الديموغرافية، بعضها طبيعي يتمثل في الإنجاب والوفاة، وبعضها الآخر غير طبيعي يتمثل في الهجرة من المجتمع وإليه.

١ - **اتجاهات النمو السكاني:** يستفاد من بيانات الجدول رقم (١) والشكل رقم (١) أن إجمالي عدد سكان البحرين لم يتجاوز ٩٠ ألف نسمة وفقاً للتعداد الأول الذي أجري عام ١٩٤١، بينما تشير بيانات آخر تعداد أجري عام ١٩٩١م إلى أن هذا العدد قد بلغ أكثر من نصف مليون نسمة، كما تشير هذه البيانات إلى أن عدد البحرينيين قد ارتفع خلال هذه الفترة من ٧٤ ألف نسمة تقريباً إلى نحو ٣٢٣ ألف نسمة. أما السكان الوافدين،

فقد زاد عددهم من ١٦ ألف نسمة إلى ١٨٥ ألف نسمة تقريباً، كما يلاحظ من هذه البيانات ما يأتي:

١-١- إن العدد الإجمالي لسكان البحرين قد تضاعف خمس مرات تقريباً خلال خمسين عاماً، وأن أكثر من نصف هذه الزيادة قد طرأت خلال العقدين الأخيرين (١٩٧١-١٩٩١م) من القرن العشرين.

١-٢- إن نسبة البحرينيين إلى إجمالي عدد السكان قد انخفضت من ٨٢ في المائة في تعداد عام ١٩٤١م إلى ٦٤ في المائة في تعداد عام ١٩٤١م. وفي المقابل، فإن نسبة البحرينيين إلى إجمالي السكان قد زادت من ١٨ في المائة عام ١٩٤١م إلى ٣٧ في المائة عام ١٩٩١م.

١-٣- إن عدد البحرينيين قد تضاعف ثلاث مرات خلال تلك الفترة (١٩٤١-١٩٩١م)، في حين تضاعف عدد غير البحرينيين عشر مرات خلال الفترة نفسها.

ويستفاد من بيانات الجدول رقم (٢)، والشكل رقم (٢)، أن معدل النمو السنوي لسكان البحرين يعد من معدلات النمو السريع، حيث تراوح على مدى الفترات التعدادية المختلفة بين ٢,٣ - ٥ في المائة، وإن اختلف صعوداً وهبوطاً على مدار الخمسين عاماً. ويؤكد هذا التذبذب مدى تأثر النمو السكاني في البحرين بحركة السكان الوافدين، والتي تتأثر بدورها بالمتغيرات الاقتصادية؛ وعلى رأسها مستوى أسعار البترول. ولعل أفضل دليل على هذا الارتباط تلك التغيرات التي طرأت على معدل النمو السنوي خلال الفترتين (١٩٦٥-١٩٧١م)، (١٩٧١-١٩٨١م).

جدول (١)
تطور عدد السكان خلال الفترة ١٩٤١ - ١٩٩١م

التعداد (عام)	البحرينيون (نسمة)	غير البحرينيين (نسمة)	إجمالي السكان (نسمة)
١٩٤١م	٧٤٠٤٠	١٥٩٣٠	٨٩٩٧٠
١٩٥٠م	٩١١٧٩	١٨٤٧٠	١٠٩٦٥٠
١٩٥٩م	١١٨٧٣٤	٢٤٤٠١	١٤٣١٣٥
١٩٦٥م	١٤٣٨١٤	٣٨٣٨٩	١٨٢٢٠٣
١٩٧١م	١٧٨١٩٣	٣٧٨٨٥	٢١٦٠٧٨
١٩٨١م	٢٣٨٢٠	١١٢٣٧٨	٣٥٠٧٩٨
١٩٩١م	٣٢٣٣٠٥	١٨٤٧٣٢	٥٠٨٠٣٧

المصدر : المجموعة الإحصائية لدولة البحرين عام ١٩٩٧م ، جدول (٢-١)

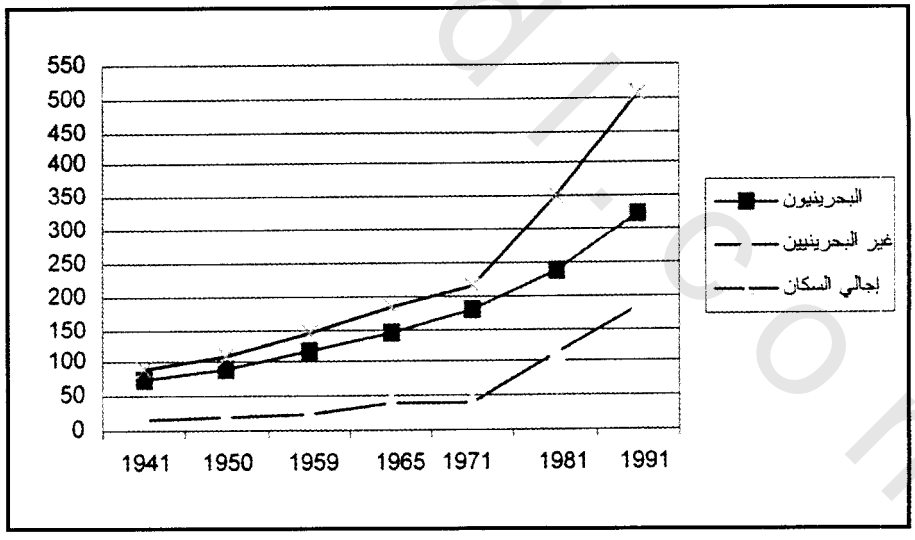

شكل (١) : تطور عدد سكان البحرين خلال الفترة (١٩٤١-١٩٩١م).

جدول (٢)
معدل النمو السنوي للسكان بالنسبة المئوية خلال الفترات التعدادية
(١٩٤١-١٩٩١م)

الفترات التعدادية	البحرينيون	غير البحرينيين	الإجمالي
١٩٤١ - ١٩٥٠	٢,٣	١,٧	٢,٣
١٩٥٠ - ١٩٥٩	٢,٩	٣,٢	٣,٠
١٩٥٩ - ١٩٦٥	٣,٤	٨,٢	٤,٣
١٩٦٥ - ١٩٧١	٣,٥	(٠,٢)	٢,٩
١٩٧١ - ١٩٨١	٢,٩	١١,٥	٥,٠
١٩٨١ - ١٩٩١	٢,٨	٤,٨	٣,٦

المصدر : تم حساب بيانات هذا الجدول بالمتوالية الهندسية بناءً على الأرقام المطلقة الواردة في المجموعة الإحصائية لدولة البحرين عام ١٩٩٧م، جدول رقم (٢-١).

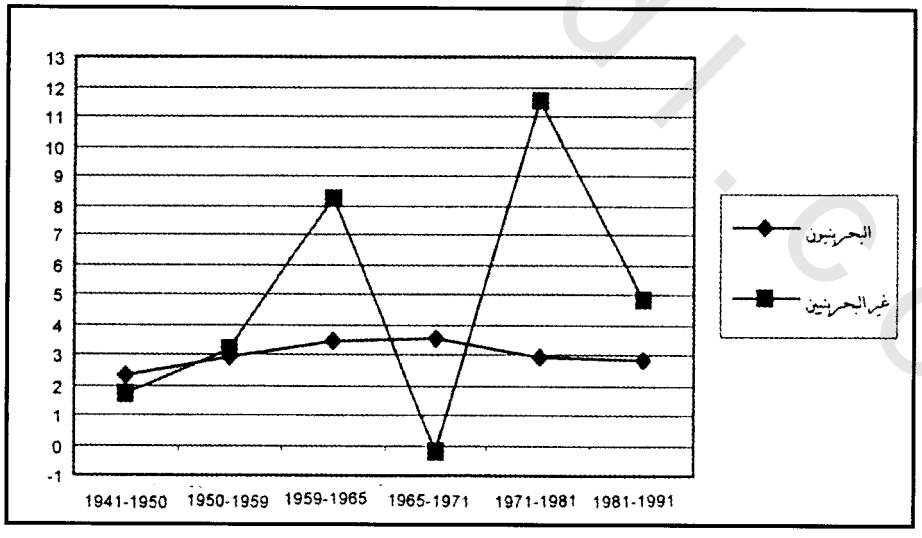

شكل (٢) : معدل النمو السنوي لسكان البحرين بالنسبة المئوية (١٩٤١-١٩٩١م).

ففي خلال الفترة الأولى هبط معدل النمو السنوي بمقدار ٥ر١ في المائة عن الفترة السابقة عليها، وذلك نتيجة لنزوح عدد كبير نسبياً من السكان غير البحرينيين، حتى إن معدل نموهم السنوي خلال تلك الفترة سجل قيمة سلبية قدرها -٢ر٠. وعكس ذلك هو ما حدث خلال الفترة التالية. ففي خلال هذه الفترة (١٩٧١-١٩٨١م)، بلغ معدل النمو السنوي لسكان البحرين ٥ في المائة تقريباً. وقد ارتبط هذا النمو السريع بالطفرة الاقتصادية التي شهدتها البلاد على إثر ارتفاع أسعار البترول إلى مستويات قياسية خلال السبعينيات.

ونتيجة للتوسع في الاستعانة بالعمالة غير البحرينية، ارتفع عدد السكان غير البحرينيين من ٣٨ ألف نسمة في تعداد ١٩٧١م إلى ١١٢ ألف نسمة في تعداد ١٩٨١م، أي بمعدل سنوي قدره ١١,٥ في المائة. ويلاحظ أن هذا المعدل قد تراجع بشكل واضح خلال الثمانينيات حيث بلغ ٤,٨ في المائة، وذلك نتيجة لتراجع أسعار البترول منذ منتصف الثمانينيات.

٢ - **عوامل النمو السكاني:** على مدى الفترة ١٩٤١-١٩٩١م، تضافرت مجموعة من العوامل التي أدت إلى تزايد سكان البحرين بمعدلات مرتفعة. ولا شك أن الطفرة الاقتصادية التي شهدتها هذه البلاد في أعقاب اكتشاف البترول عام ١٩٣١م، كانت نقطة تحول في النمو السكاني، خصوصاً بعد ارتفاع أسعار البترول إلى مستويات قياسية في منتصف سبعينيات القرن العشرين. وعلى ذلك، يمكن القول بأن هذا التحول الاقتصادي كان بمثابة العامل الرئيس الذي تمحورت حوله عوامل النمو الأخرى، والتي يمكن بيانها على النحو الآتي:

٢-١- **عامل الإنجاب:** يستخدم تعبير الخصوبة fertility عادة للدلالة على ظاهرة الإنجاب في المجتمعات السكانية، التي يعبر عنها بعدد المواليد الأحياء.

جدول (٣)

معدل المواليد الخام لكل ألف من السكان (١٩٨٧ - ١٩٩٧)

السنة	البحرينيون	غير البحرينيين	الإجمالي
١٩٨٧	٣٢,١	١٩,٢	٢٧,٧
١٩٨٨	٣٠,٣	١٩,١	٢٦,٥
١٩٨٩	٣١,٢	٢١,٣	٢٧,٨
١٩٩٠	٢٩,٥	٢٠,٨	٢٦,٦
١٩٩١	٣٢,٣	١٥,٨	٢٦,٣
١٩٩٢	٣١,٧	١٨,٣	٢٦,٧
١٩٩٣	٣١,٢	١٨,٢	٢٦,٤
١٩٩٤	٢٩,٨	١٦,١	٢٤,٦٩
١٩٩٥	٢٨,٩	١٤,٢	٢٣,٣
١٩٩٦	٢٧,٩	١٢,٢	٢١,٩
١٩٩٧	٢٨,٤	١٠,٧	٢١,٥

المصدر : المجموعة الإحصائية لدولة البحرين عام ١٩٩٧م، جدول (٣-٢).

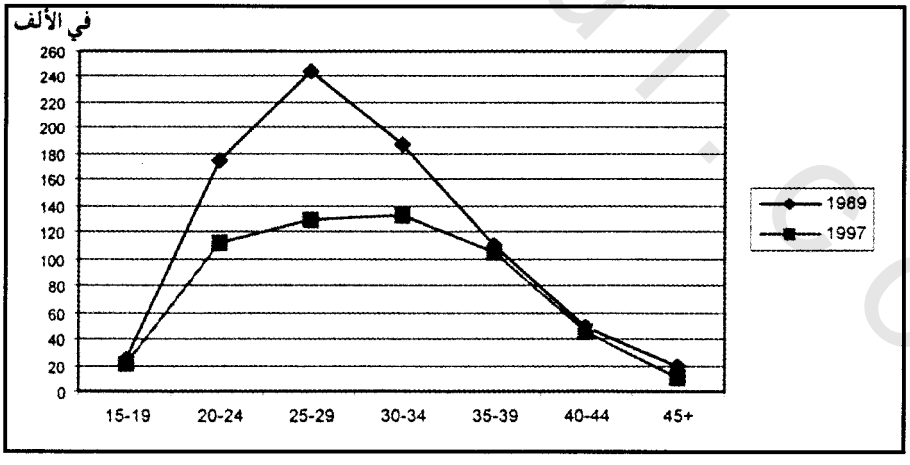

شكل (٣) منحنى الخصوبة العمرية - النوعية عامي ١٩٨٩ ، ١٩٩٧م.

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على المجموعة الإحصائية لدولة البحرين عام ١٩٩٧م، جدول (٣-٥)

وتعد الخصوبة من أبرز العوامل الديموغرافية المؤثرة في نمو السكان، فهي غالباً ما تفوق الوفيات والهجرة. وبالرغم من أهمية الخصوبة كعامل رئيس للنمو السكاني، إلا أن دراستها أو التنبوء بحركتها من الأمور الصعبة، ويرجع ذلك إلى أن الخصوبة أو الإنجاب ظاهرة شديدة التأثر بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

أما عن مجتمع البحرين، فهو يعد من المجتمعات السكانية التي تمتاز بارتفاع نسبة الخصوبة بشكل عام. وهناك أكثر من مقياس للاستدلال به على مستوى الخصوبة، لعل من أبسطها جميعاً، معرفة النسبة بين عدد المواليد الأحياء المسجلين في السنة الأولى وإجمالي عدد السكان في منتصف هذه السنة، وهو ما يعرف بمعدل المواليد الخام Crude brith rate [٤].

ويستفاد من بيانات الجدول رقم (٣) أن معدلات المواليد الخام في البحرين وإن كانت من المعدلات المرتفعة نسبياً، إلا أنها أخذت في الانخفاض الملموس، حيث هبطت بثبات من ٢٨ في الألف عام ١٩٨٧م إلى ٢٢ في الألف عام ١٩٩٧م. وإذا قارنا هذه المعدلات بمثيلاتها التي كانت سائدة قبل السبعينيات، فسيتضح مدى الانخفاض الذي طرأ على هذه المعدلات. فمنذ عام ١٩٤١م وحتى بداية السبعينيايات، كان معدل المواليد الخام يتعدى ٤٥ في الألف[٥]، أي بنسبة انخفاض قدرها ١٠٨ في المائة. واتجاه معدلات المواليد نحو الهبوط الملموس، يرتبط بتزايد معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع مستوى التعليم وتزايد نسبة سكان المدن وغيرها.

ومن الملاحظ أن معدلات المواليد الخام بين السكان البحرينيين أكثر ارتفاعاً من مثيلاتها بين السكان غير البحرينيين، وهذا أمر يتفق مع اختلاف الميراث الحضاري والأفكار والقيم ومستويات التعليم والتحضر والدخل بين السكان الأصليين والسكان الوافدين.

ولأن الإناث هن المصدر الرئيس للخصوبة وليس المجتمع كله، كما يوحي بذلك معدل المواليد الخام؛ لذا فإن استخدام معدل الخصوبة العمرية - النوعية age specific fertility [٦]، سيكون أكثر تعبيراً عن الخصوبة.

ويستفاد من الشكل رقم (٣)، أن منحنى الخصوبة العمري - النوعي الذي يظهر كالمعتاد على شكل ناقوس bell-shaped curve، يوضح أن متوسط عدد المواليد لكل ألف امرأة في البحرين طوال المدى العمري (١٥-١٩)، قد انخفض عموماً وبشكل واضح على مدى الفترة ما بين عامي (١٩٨٩-١٩٩٧م)، وانخفاض معدل الخصوبة يأتي نتيجة لعدة عوامل، من أبرزها ارتفاع متوسط السن عند الزواج للأنثى، والتوسع في ممارسة وسائل تنظيم الإنجاب. ويظهر تأثير هذه العوامل بوضوح في اختلاف موقع قمة الخصوبة العمرية بين منحنى عام ١٩٨٩م ومثيله عام ١٩٩٧م. فالخصوبة تصل أقصاها في الفئة العمرية (٢٥-٢٩) في حالة المنحنى الأول، والفئة (٣٠-٣٤) في حالة المنحنى الثاني. ولكن يلاحظ أن درجة تركيز الخصوبة أكثر وضوحاً في المنحنى الأول عنها في المنحنى الثاني، الذي يبدو بقمة عريضة نسبياً، حيث تصل معدلات المواليد أقصاها في الفئتين (٢٥-٢٩)، (٣٠-٣٤). وتميز منحنى الخصوبة العمري لعام ١٩٩٧م بالقمة المتأخرة العريضة، لدليل على اتجاه الخصوبة في مجتمع البحرين نحو الانخفاض.

٢-٢- عامل الوفاة: هو العامل الطبيعي الآخر الذي يؤثر في نمو السكان، فهم يزيدون طبيعياً بالمواليد وينقصون طبيعياً بالوفيات.

ويتميز عامل الوفاة عن عامل الإنجاب بأنه أكثر ثباتاً واستقراراً؛ وذلك لأنه أقل تأثراً بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية؛ ولذا، ليس من الصعب التنبؤ بحركة الوفيات في المجتمعات السكانية.

وبالنسبة للبحرين، فإن ثمة قصور في بيانات الوفيات نتيجة لعدم تقيد أهالي الموتى بالحصول على تصريح الدفن وتسجيل بيانات المتوفى؛ ولذلك فإن أكثر الحالات مبلغ عنها وليست مسجلة.

ويستفاد من بيانات الجدول رقم (٤) أن معدل الوفيات الخام crude death rate [٧]، قد انخفض بشكل واضح خلال الفترة بين عامي ١٩٨٧، ١٩٩٧م، حيث هبط هذا المعدل من ٣,٥ في الألف إلى ٢,٩ في الألف خلال هذه الفترة. ومن الواضح أن معدل الوفيات قد بدأ في الانخفاض التدريجي منذ منتصف القرن العشرين، حيث قدر معدل الوفيات الخام بحوالي ١٦,٤ في الألف خلال الفترة (١٩٥٠-١٩٥٥) [٨]. ومنذ الطفرة الاقتصادية والاجتماعية التي بدأت من منتصف السبعينيات وما صاحبها من ارتفاع في مستوى الخدمات الصحية، بدأ معدل الوفيات الخام في الانخفاض السريع، إذ بلغ ٧,٥ في الألف في أوائل السبيعينيات، ثم واصل انخفاضه حتى بلغ أقل من ٣ في الألف في أواخر التسعينيات، وهو يعد من المعدلات المنخفضة بالنسبة للدول النامية.

ويلاحظ أن معدلات الوفيات الخام بين البحرينيين تفوق بكثير المعدلات السائدة بين السكان غير البحرينيين. ففي عام ١٩٩٧م، بلغ المعدل ٣,٩ في الألف بين السكان الأصليين، بينما بلغ ١,٤ في الألف بين السكان الوافدين. وربما يعود هذا التفاوت أساساً إلى ارتفاع نسبة الأطفال والشيوخ بين السكان الأصليين عنها بين السكان الوافدين [٩]، الذين حملتهم إلى البلاد هجرة من النوع المؤقت phythmic migration، التي تقوم أساساً على انتقاء الأعمار المتوسطة، القادرة على العمل. والمعروف أن فترتي الرضاعة والشيخوخة من أكثر الفترات العمرية تأثراً بالوفاة، وبالتالي فإنهما يشكلا معاً جزءًا كبيراً من مجموع الوفيات.

وتشير البيانات الإحصائية إلى أن معدل وفيات الأطفال الرضع قد انخفض بشكل ملموس خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٧م). فقد هبط المعدل من ٢٠,٤ في الألف عام ١٩٨٧م إلى ٨,١ في الألف عام ١٩٩٧م [١٠]، وهو معدل منخفض يقترب من مستوى المجتمعات المتقدمة، ويعكس مدى التحسن الذي طرأ على الحالة الاقتصادية والاجتماعية في البحرين، والذي أدى بدوره إلى توافر أسباب الرعاية الصحية والتغذية السليمة على مستوى الأمومة والطفولة.

جدول (٤)

معدل الوفيات الخام لكل ألف من السكان (١٩٨٧ - ١٩٩٧)

السنة	البحرينيون	غير البحرينيين	الإجمالي
١٩٨٧	٤,٥	١,٤	٣,٤٦
١٩٨٨	٤,١	١,٥	٣,٢٢
١٩٨٩	٤,٠	١,٥	٣,١٧
١٩٩٠	٣,٨	١,٧	٣,٠٩
١٩٩١	٤,٦٥	١,٤٠	٣,٤٦
١٩٩٢	٤,٤١	١,٦٢	٣,٣٩
١٩٩٣	٤,٠٩	١,٦٥	٣,١٩
١٩٩٤	٣,٩٤	١,٥٤	٣,٠٤
١٩٩٥	٤,٤٠	١,٥١	٣,٣١
١٩٩٦	٣,٩٦	١,٣٩	٢,٩٧
١٩٩٧	٣,٩١	١,٤٠	٢,٩٤

المصدر : المجموعة الإحصائية لدولة البحرين عام ١٩٩٧م، جدول (٣-٢)

٢-٢-١- أمد الحياة: وانخفاض معدلات الوفيات عموماً ووفيات الأطفال الرضع خصوصاً، كان له أثره الواضح في ارتفاع متوسط طول عمر الفرد البحريني أو ما يعرف بأمد الحياة المتوقع expectation of life عند الميلاد. وتشير التقديرات إلى أن أمد الحياة المتوقع قد ارتفع من ٥١ سنة خلال الفترة (١٩٥٠-١٩٥٥م) إلى ٧١,٦ سنة في الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠م) [١١]. ويفيد هذا التوقع كثيراً في معرفة متوسط فترة العمل والإنتاج للفرد البحريني، إذ كلما ارتفع متوسط أمد الحياة كلما زادت فترة العطاء.

٢-٢-٢- الزيادة الطبيعية: وتناقص معدلات الوفاة بسرعة تفوق سرعة تناقص معدلات الإنجاب، أدى إلى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية.

ويستفاد من بيانات الجدول رقم (٥) والشكل رقم (٤)، أن معدل الزيادة الطبيعية قد انخفض بصفة عامة من ٢٤,٣ في الألف عام ١٩٨٧م إلى ١٨,٧في الألف عام ١٩٩٧م، وعلى الرغم من هذا الانخفاض الملموس الذي طرأ على معدل الزيادة، إلا أنه ما زال مرتفعاً بالنسبة للمجتمعات السكانية المتقدمة. ومن ناحية أخرى فإن من الملاحظ أن معدلات الزيادة الطبيعية بين البحرينيين تزيد كثيراً على معدلات الزيادة بين السكان الوافدين، وهو أمر متوقع، نظراً لتباين الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي انعكست آثارها على مستوى الإنجاب والوفاة، وبالتالي على معدلات الزيادة الطبيعية.

٢-٣- عامل الهجرة: وهو ثالث العوامل التي تؤثر في النمو السكاني، بالإضافة لكونه العامل الوحيد غير الطبيعي: ويعد مجتمع البحرين من المجتمعات التي تأثر نموها تأثراً واضحاً بعامل الهجرة، والذي كان من أبرز نتائجه، تزايد السكان بمعدلات سريعة من ناحية، وتذبذب معدلات النمو السكاني بشكل واضح من ناحية أخرى.

ومثل هذه النتائج تتفق مع طبيعة الهجرة الوافدة immigration إلى البحرين، التي تصنف عموماً كهجرة دورية مؤقتة.. تحمل بشكل أساسي القوى العاملة الأجنبية اللازمة، لسد حاجة سوق العمل الوطني. وتشير بيانات تعداد عام ١٩٩١م، إلى أن نسبة من يقيمون من الأجانب بغرض العمل أو كمرافقين لهم تبلغ ٩٣ في المائة من إجمالي عدد الأجانب [١٢].

جدول (٥)

معدل الزيادة الطبيعية لكل ألف نسمة (١٩٨٧ - ١٩٩٧م)

عوامل النمو	١٩٨٧			١٩٩٧		
	البحرينيون	غير البحرينيين	الإجمالي	البحرينيون	غير البحرينيين	الإجمالي
الإنجاب	٣٤,١	١٩,٢	٢٧,٨	٢٨,٤	١٠,٧	٢١,٦
الوفاة	٤,٥	١,٤	٣,٥	٣,٩	١,٤	٢,٩
الزيادة الطبيعية	٢٧,٦	١٧,١	٢٤,٣	٢٤,٥	٩,٣	١٨,٧

المصدر : المجموعة الإحصائية لدولة البحرين عام ١٩٩٧م، جدول (٣-٢).

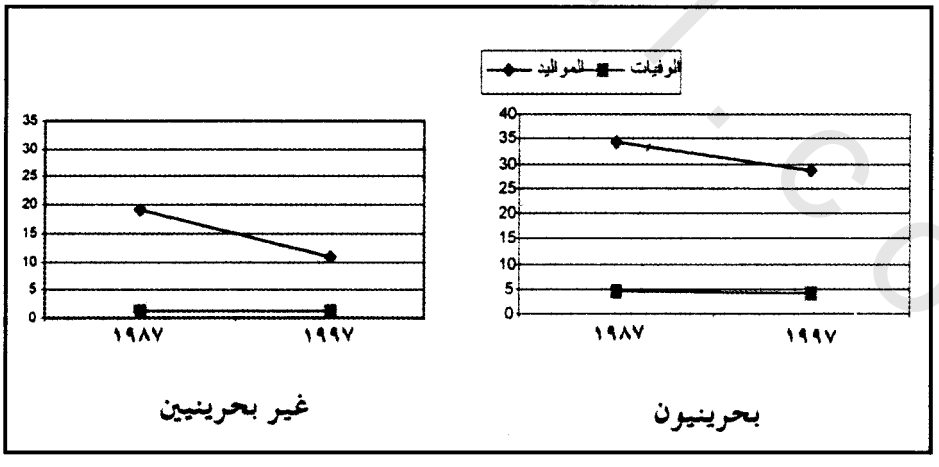

شكل (٤) معدل الزيادة الطبيعية حسب الجنسية لكل ألف نسمه (١٩٨٧ - ١٩٩٧م)

ويستفاد من بيانات الجدول رقم (٦) أن الهجرة قد أسهمت بنسبة تتراوح بين ١٣-٦٣ في المائة في الزيادة السكانية، وذلك طوال الفترة (١٩٤١-١٩٦٥م)، أما في النصف الأخير من الستينيات، فقد انخفض نصيب الهجرة في الزيادة السكانية، حيث زاد عدد المغادرين على عدد الوافدين، مما انعكس على تناقص أعداد السكان الأجانب، وهبوط عددهم بنسبة ١,٥٪ في المائة عام ١٩٧١م عما كانوا عليه عام ١٩٦٥, ومع بداية السبعينيات التي شهدت طفرة كبيرة في أسعار البترول وتحسناً ملموساً في الوضع الاقتصادي، زاد عدد الوافدين على عدد المغادرين، مما انعكس على زيادة أعداد السكان الأجانب، الذين وصلت نسبتهم إلى ٥٥ في المائة خلال الفترة (١٩٧١-١٩٨١م)، هبطت إلى ٤٦ في المائة خلال الفترة (١٩٨١-١٩٩١م)، نتيجة لهبوط أسعار البترول في أواخر الثمانينيات.

وتذبذب نصيب الهجرة الدولية في الزيادة السكانية بهذا القدر الواضح يؤكد أن الهجرة التي تتميز بها البحرين هجرة مؤقتة، وأن معظم الوافدين لا يقيمون في البحرين إقامة دائمة. ومن المنتظر أن يستقر نصيب الهجرة الدولية في الزيادة السكانية ويصبح أقل تذبذباً، نتيجة لاتجاه البحرين منذ منتصف الثمانينيات إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على اقتصاد البترول، وتشير تقديرات عام ١٩٩٨م، إلى أن معدل الهجرة الصافية إلى البحرين يبلغ ١,٧٣ في الألف [١٣].

جدول (٦)

نصيب الهجرة في الزيادة السكانية بالنسبة المئوية (١٩٤١-١٩٩١م)

الفترة التعدادية	نصيب الهجرة (٪)
١٩٤١ - ١٩٥٠	١٢,٩
١٩٥٠ - ١٩٥٩	١٧,٧
١٩٥٩ - ١٩٦٥	٣٥,٨
١٩٦٥ - ١٩٧١	(١,٥)
١٩٧١ - ١٩٨١	٥٥,٣
١٩٨١ - ١٩٩١	٤٦,٠

المصدر : من حساب الباحث اعتماداً على الأرقام المطلقة الواردة في المجموعة الإحصائية عام ١٩٩٧م، جدول (٢-١)

وطبقاً لتعداد عام ١٩٩١[١٤]، تعد قارة آسيا هي المصدر الرئيس للأجانب المقيمين في البحرين، إذ إن أكثر من ٨٣ في المائة من الأجانب ينتمون لهذه القارة، سواء بحكم انتماء البحرين الجغرافي لها، أو لتوافر العمالة الرخيصة بها. كما يأتي العالم العربي في المرتبة الثانية كمصدر للهجرة الوافدة إلى البحرين، بنسبة تصل إلى أكثر من ١٢ في المائة، وهو أمر يتفق مع عروبة البحرين. وتحتل قارة أوروبا المرتبة الثالثة كمصدر للهجرة الوافدة إلى البحرين، حيث أسهمت بنسبة ٣,٢٪ في المائة من مجموع الوافدين، واحتلال أوروبا لهذا المركز المتقدم رغم بعدها النسبي، إنما يرجع إلى إنها تمثل المصدر الرئيس للخبرات الفنية الرفيعة المستوى.

٣ - مستقبل النمو السكاني: لا شك أن تأثر النمو السكاني في البحرين بعامل الهجرة، يجعل من أية إسقاطات تتعلق بتقدير عدد السكان في المستقبل تبدو محفوفة بالمحاذير، خصوصاً على المدى الزمني البعيد. ولكن في ظل سياسة تنويع الاقتصاد الوطني، التي مكنت البحرين خلال السنوات الأخيرة، من تخفيف حجم التأثير السلبي لتقلبات أسعار البترول على اقتصادها، فإن من المنتظر أن تستقر نسبة الأجانب عند مستويات تدور حول ٣٦ في المائة، وهي النسبة التي سادت خلال الفترة (١٩٨١-١٩٩١م).

وبافتراض أن معدل النمو السنوي الذي بلغ ٣,٦ في المائة خلال الفترة (١٩٨١-١٩٩١م) سيواصل انخفاضه نتيجة لانخفاض معدلات الزيادة الطبيعية، فإن التقديرات المتوسطة والمبينة في الجدول رقم (٧) تشير إلى أن عدد السكان الذي لم يكن يتجاوز ٧٠ ألف نسمة في منتصف القرن العشرين وحوالي ٦٥٠ ألف نسمة في نهايته، من المتوقع أن يتجاوز المليون نسمة في عام ٢٠٣٠م.

ثانياً: توزيع السكان:

تتكون البحرين من مجموعة جزر صغيرة، يبلغ عددها ٣٦ جزيرة، وتتفاوت هذه الجزر في مساحتها وفي عدد سكانها، حيث إن بعضها صغير للغاية وغير مأهول السكان. وتعد جزيرة البحرين من أكبر هذه الجزر مساحة وأكثرها سكاناً. فمساحتها التي تقدر بنحو ٥٨٩ كيلو متراً مربعاً، تشكل حوالي ٨٣ في المائة من المساحة الكلية (٧٠٦كم٢)، أما عدد سكانها البالغ ٤٢٥ ألف نسمة، فيمثل ٨٤ في المائة من إجمالي عدد السكان، الذي يقدر بنحو ٥٠٨ ألف نسمة (١٩٩١م).

جدول رقم (٧)

تقديرات وإسقاطات لمعدل النمو السنوي وإجمالي عدد سكان البحرين

خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٣٠م)

معدل النمو السنوي (٪)		عدد السكان (بالألف)	
الفترة	المعدل	السنة	العدد
١٩٩٠ - ١٩٩٥	٢,٥٩	١٩٩٠	٥٠٣
١٩٩٥ - ٢٠٠٠	٢,١٩	١٩٩٥	٥٧٢
٢٠٠٠ - ٢٠٠٥	١,٩٤	٢٠٠٠	٦٣٩
٢٠٠٥ - ٢٠١٠	١,٨٤	٢٠٠٥	٧٠٤
٢٠١٠ - ٢٠١٥	١,٦٩	٢٠١٠	٧٧١
٢٠١٥ - ٢٠٢٠	١,٤٥	٢٠١٥	٨٤٠
٢٠٢٠ - ٢٠٢٥	١,١٥	٢٠٢٠	٩٠٣
٢٠٢٥ - ٢٠٣٠	١,٩٨	٢٠٢٥	٩٥٦
		٢٠٣٠	١,٠٠٣

Source : Bos, E. & Others (1994-59); World Population Projections, Baltimore : The Johns Hopkins Univ. Press, Table 7-P. 20, Table 8-P.24.

ويمكن دراسة أنماط توزيع السكان في البحرين ومقاييس كثافتهم طبقاً لبيانات تعداد عام ١٩٩١م، وذلك على النحو الآتي:

١ - توزيع السكان حسب المناطق الإدارية: على الرغم من أن الحدود الإدارية تعد من أسوأ أنواع الحدود في دراسة السكان، إلا أن بيانات السكان لا تتوافر إلا على مستوى هذه الوحدات.

ويستفاد من بيانات تعداد عام ١٩٩١م، أن تعديلاً قد طرأ على خريطة التقسيم الإداري لدولة البحرين. وقد تمثل هذا التعديل في استحداث منطقة

جديدة في جزيرة البحرين هي منطقة مدينة حمد، التي تم استقطاعها من المنطقة الغربية.

ويستفاد من بيانات الجدول رقم (٨)، والشكل رقم (٥)، أن ثمة تفاوتاً كبيراً في توزيع السكان على سطح البحرين. وليس أدل على هذا التفاوت من أن حوالي ٨٥٪ من إجمالي السكان يتركون في القسم الشمالي من البلاد، الذي يمثل ٢٨ في المائة من إجمالي مساحة البلاد (٦٩٥كم٢) ويضم القسم الشمالي إدارياً كل من: الحد، المحرق، المنامة، جد حفص، الشمالية، سترة، الوسطى، مدينة عيسى ومدينة حمد. مع تركز غالبية السكان في هذه المساحة المحدودة من البلاد، كان من الطبيعي أن يرتفع فيها معدل الكثافة الحسابية ليصل إلى ٢,١٩٨ نسمة في الكيلو متر المربع.

ويمكن تفسير ظاهرة تركز غالبية السكان في شمالي البلاد بعدة أسباب، أهمها على الإطلاق، توافر مصادر المياه العذبة وملاءمة التربة للزراعة، فضلاً عن توافر المرافئ الطبيعية على السواحل الشمالية المتعرجة نسبياً، مما أتاح الفرصة لإقامة موانٍ صناعية، يتركز بالقرب منها النشاط التجاري والصناعي في البحرين.

وتعد منطقة المنامة والمحرق من أكثر مناطق القسم الشمالي جذباً للسكان، إذ يستأثران وحدهما بنحو ٤١ في المائة من إجمالي عدد السكان، ورغم أن مساحتهما لا تمثل سوى ٠,٠٦ في المائة من إجمالي مساحة البلاد، ولذا نلاحظ ارتفاع معدل الكثافة في هذه المنطقة بشكل واضح، حيث بلغ أكثر من ٥٠٠٠ نسمة في الكيلو متر المربع. ولا شك أن هذا التركز السكاني الشديد في هاتين المنطقتين، إنما ريجع إلى تركز نشاط الدولة الإداري والتجاري والصناعي في منطقة المنامة، والتي تضم العاصمة والميناء الرئيس. أما المحرق، فإن قربها الشديد من المنامة واتصالها البري الكامل بها، قد

جعلها جزءاً لا يتجزأ من منطقة المنامة، بمثل ما جعل مدينة المحرق وكأنها ضاحية سكنية لمدينة المنامة.

والجدير بالملاحظة وأنه بالرغم من شدة تركز السكان في المحرق والمنامة، والذي بلغ ٤١ في المائة من إجمالي السكان، إلا أن هذا التركز يعد أقل مما كان عليه في الماضي، حيث كان يتركز بهما معاً ٦٣ في المائة عام ١٩٧١م، ٥٣ في المائة عام ١٩٨١م. وربما يرجع انخفاض مستوى هذا التركيز، إلى ظهور مراكز جديدة لجذب السكان، مثل منطقة مدينة عيسى التي تستأثر بنحو ٧ في المائة من السكان، ومنطقة مدينة حمد التي تضم ٦ في المائة من السكان وفقاً لتعداد عام ١٩٩١م.

جدول (٨)

توزيع السكان والكثافة حسب المناطق الإدارية (١٩٩١م)

السنة	المساحة (كم٢)	عدد السكان (نسمة)	الكثافة الحسابية (في كل كم٢)
الحد	٦,٢٤	٨,٦١٠	١,٣٣٠
المحرق	١٦,٤٠	٧٤,٢٤٥	٤,٥٢٧
المنامة	٢٥,٨٣	١٣٦,٩٩٩	٥,٣٠٤
جد حفص	٢١,٨١	٤٤,٧٦٩	٢,٠٥٣
الشمالية	٣٦,٩٧	٣٣,٧٦٣	٩١٣
سترة	٢٨,٨٣	٣٦,٧٥٥	١,٢٧٥
الوسطى	٣٥,٣٤	٣٤,٣٠٤	٩٧١
مدينة عيسى	١٢,٣٦	٣٤,٥٠٩	٢,٧٩٢
الرفاع	٢٥٢,٩٥	٤٩,٧٥٢	١٩٧
الغربية	١٥٦,١١	٢٢,٠٣٤	١٤١
الشرقية	٨٩,٣٠	٣,٢٤٢	٣٦
مدينة حمد	١٣,١٢	٢٩,٠٥٥	٢,٢١٥
الإجمالي	٦٩٥,٢٦	٥٠٨,٠٣٧	٧٣١

المصدر : المجموعة الإحصائية لدولة البحرين ١٩٩٧م، جدول (٢-٩)

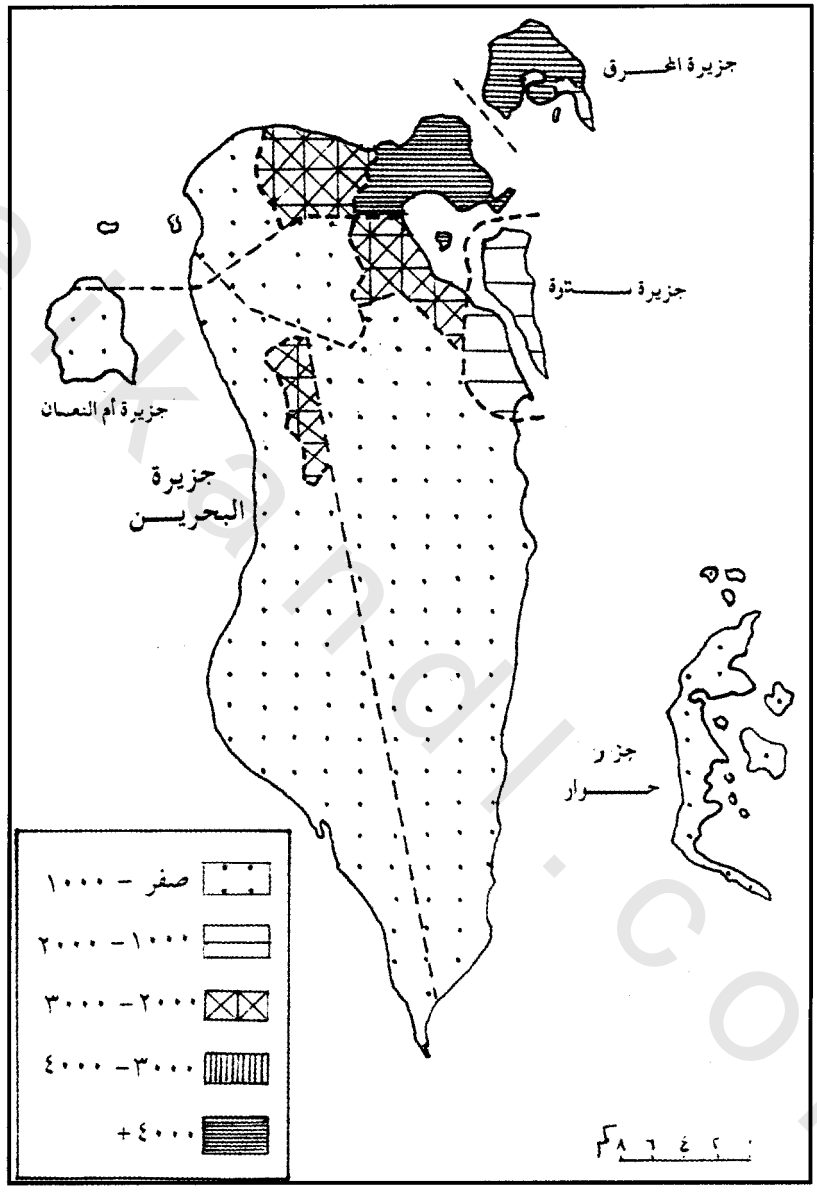

شكل (٥) توزيع الكثافة الحسابية حسب المناطق الإدارية (تعداد ١٩٩١م).

وإذا كان القسم الشمالي من البلاد يعاني من شدة التكدس فإن قسمها الجنوبي، الذي يضم جنوبي جزيرة البحرين وجزر حوار، يعاني من شدة التخلخل. طبقاً لبيانات عام ١٩٩١م، فإن مناطق: الرفاع والغربية والشرقية (حوار) والتي تمثل ٧٢ في المائة من مساحة البلاد، لا تضم سوى ٣,١ في المائة من إجمالي عدد سكان هذه البلاد؛ ولذا، فإن معدل الكثافة الحسابية في هذه المناطق مجتمعة لا يزيد على ٣١ نسمة في الكيلو متر المربع.

وإذا كان توافر المياه العذبة والتربة الملائمة للزراعة والموانى البحرية هي العوامل الأساسية في شدة تركز السكان في القسم الشمالي وجذبهم إليه، فإن عدم توافر هذه العوامل كان سبباً رئيساً في قلة عدد السكان الذين يعيشون في القسم الجنوبي وانخفاض كثافتهم.

٢ - توزيع السكان حسب الحضر والريف: يستفاد من بيانات تعداد عام ١٩٩١م [١٥]، أن ما يزيد على ٨٨ في المائة من سكان البحرين يقطنون مناطق حضرية. وبمقارنة هذه النسبة بمثليتها في التعدادين السابقين، نلاحظ أن نسبة سكان الحضر عام ١٩٩١م قد زادت بمقدار ١٠ في المائة عن تعداد عام ١٩٧١م، ٨ في المائة عن تعداد عام ١٩٨١م، وهذا مؤشر على النمو الحضري المضطرد بين سكان البحرين.

وتقف وراء ظاهرة النمو الحضري في البحرين عوامل عديدة، نذكر منها على وجه التحديد، انخفاض منسوب المياه الجوفية وزيادة درجة ملوحتها، الأمر الذي يؤدي إلى إجبار السكان على التجمع في مواضع محددة، تتوافر فيها المياه العذبة، وبالطبع فإن مياه البحر المحلاة لابد وأن تكون هي المصدر الأساس للمياه في مثل هذه المواضع، والتي غالباً ما تتركز بالقرب من مياه البحر.

كما ترتبط ظاهرة النمو الحضري بعامل آخر مهم وهو ازدهار كل من

النشاط الصناعي والتجاري في البحرين، وهما من الأنشطة التي تتركز بطبيعتها في المدن والمناطق الحضرية.

وطبقاً لبيانات تعداد عام ١٩٩١م، فإن مدينة المنامة (العاصمة) تضم ٢٨,٤ في المائة من إجمالي سكان الحضر، البالغ عددهم ٤٤٩,٣٣٦ نسمة. وبالرغم من ارتفاع هذه النسبة، إلا أنها تقل كثيراً عن مثيلتها في تعداد عام ١٩٨١م، حين بلغت ٤١ في المائة من إجمالي سكان الحضر، وهذا يعود بالطبع إلى ظهور مراكز جذب حضارية جديدة خلال هذه الفترة.

وبعد المنامة، تأتي مدينة المحرق لتضم ١٦,٤ في المائة من إجمالي سكان الحضر عام ١٩٩١م، وهذه النسبة أيضاً أقل من مثيلتها في عام ١٩٨١م، والتي بلغت ٢٠,٣ في المائة. وإذا نظرنا إلى المحرق على أنها امتداد عمراني للمنامة فإن هذا التجمع العمراني يضم ٤٥ في المائة من إجمالي سكان الحضر في عام ١٩٩١م؛ ولأن مدينة الحد أيضاً تمثل امتداداً عمرانياً للمحرق، بمثل ما أن مدينة جد حفص تشكل امتداداً عمرانياً للمنامة، فإنه يمكن القول بأن هذه الكتلة الحضارية التي تتركز في أقصى الشمال، تضم نحو ٥٤ في المائة من إجمالي سكان الحضر وحوالي ٤٧ في المائة من إجمالي سكان البحرين عام ١٩٩١م.

وخارج هذا التجمع الحضري القابع في الشمال والشمال الشرقي، تظهر مراكز حضرية أخرى، لعل أبرزها على الإطلاق مدينتي الرفاع وعيسى، حيث تضم كل منهما على التوالي ١١، ٧,٧ في المائة من إجمالي سكان الحضر عام ١٩٩١م.

أما سكان الريف في البحرين، فيقدر عددهم عام ١٩٩١م بنحو ٥٨,٧٠١ نسمة، أي أقل من ١٢ في المائة من مجموع سكان البلاد، وكانت هذه النسبة

قد بلغت ٢٠ في المائة عام ١٩٨١م. وانخفاض نسبة سكان الريف وإن كانت ظاهرة عالمية إلا أنها في البحرين ترتبط بالتدهور الذي أصاب قطاع الزراعة منذ ستينيات القرن العشرين، نتيجة للانخفاض الحاد في منسوب المياه الجوفيه وتزايد درجة ملوحتها. وتشير التقديرات إلى مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لم تزد على واحد في المائة عام ١٩٩٦م [١٦].

ويتركز معظم سكان الريف في القسم الشمالي من البحرين، مثلهم في ذلك مثل سكان الحضر، حيث يلعب عامل المياه العذبة الدور الرئيس في تركز سكان الحضر والريف في هذا الجزء من البلاد. وتستأثر قرى مناطق جد حفص وسترة والمنامة بنحو ٦٠ في المائة من إجمالي سكان الريف وحوالي ٧ في المائة من إجمالي السكان عام ١٩٩١م.

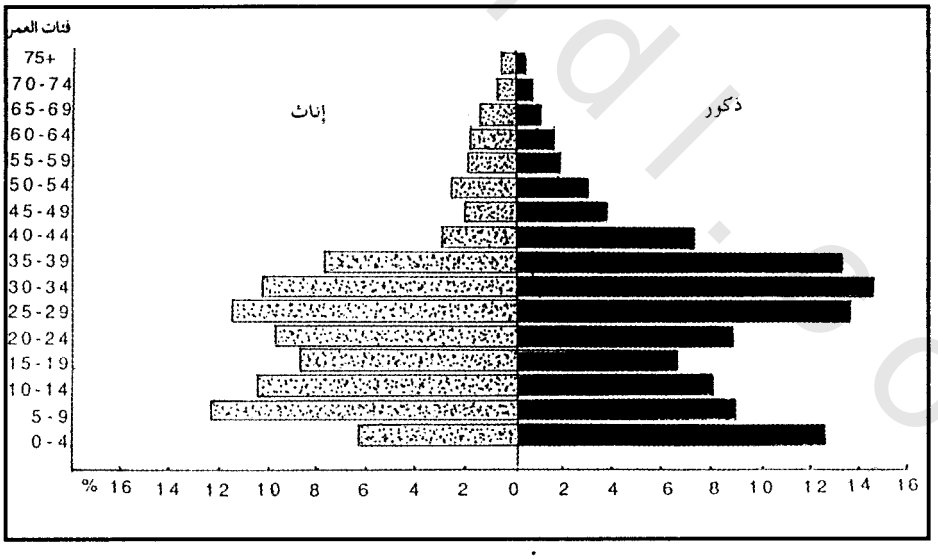

شكل رقم (٦) الهرم العمري - النوعي لسكان البحرين (تعداد ١٩٩١م).

ثالثاً: تركيب السكان:

يعد تركيب السكان من أهم المتغيرات في الدراسة السكانية؛ لأنه يغطي كل الخصائص التي يمكن قياسها بالنسبة لأفراد المجتمع السكاني. وتتعلق بعض هذه الخصائص بصفات بيولوجية، كالنوع والعمر والسلالة، بينما يتعلق البعض الآخر بصفات مكتسبة، كالدين واللغة والتعليم والمهنة.

وفي ضوء البيانات الكمية المتاحة في تعداد عام ١٩٩١م يمكن دراسة تركيب مجتمع سكان البحرين من خلال الأنماط الآتية:

١ - **التركيب العمري - النوعي:** يستفاد من الشكل رقم (٦) أن الهرم العمري - النوعي age sex payramid لسكان البحرين يتميز بقاعدة متوسطة تنبئ بانخفاض متوقع في معدل النمو السكاني السريع، نتيجة لارتفاع المستوى الاقتصادي والصحي. كما يتميز الهرم بقمة ضيقة، تميل إلى التفلطح قليلاً، وهو ما يؤكد أن المجتمع السكاني قد بدأ حديثاً في الاتجاه نحو التعمر ageing نتيجة لانخفاض ما يضاف إلى فئة الصغار. وأهم ما يسترعي الانتباه في هذا الهرم السكاني ذلك الانبعاج الكبير الذي يكتنف فئات العمر الوسطى، خصوصاً بين الذكور. ويرتبط هذا الانبعاج بتأثير الهجرة الوافدة، التي أضافت عناصر سكانية جديدة إلى هذه الفئات، خصوصاً من الذكور.

نخلص من ذلك، أن مجتمع البحرين يمر بمرحلة انتقالية، من المتوقع أن يتحول خلالها من نمط المجتمع الفتى المتزايد progressive، الذي ينمو بمعدلات سريعة، إلى نمط وسط بين المجتمعات الفتية والمجتمعات المسنة. وهذا النمط يتأثر بمجموعة من العوامل الديموغرافية، من أهمها التحكم في معدلات المواليد وفي أعداد الوافدين أيضاً.

ويستفاد من توزيع السكان على الفئات العمرية العريضة، أن ٦٦ في المائة من السكان عام ١٩٩١م يتركون في سن العمل working age (١٥-٦٤)، وهي

الفئة العمرية التي تتحمل مسؤولية العمل والإنجاب وإعالة الفئتان الأخريان، فئة الأعمار الصغيرة (٠-١٤) أو ما يعرف بالسكان الصغار Youth Population والتي تمثل ٣١,٧ في المائة من مجموع السكان، وفئة السكان المسنين Eldery Population (٦٥+)، والتي تمثل ٢,٢ في المائة من مجموع السكان، وبحساب نسبة الإعالة الكلية total dependendency ratio، أي عدد الأشخاص المعالين لكل مائة شخص غير معال، يتبين أنها بلغت ٥١,٣ في المائة في عام ١٩٩١م [١٧]، وبمقارنة هذه النسبة بمثيلتها في تعدادي ١٩٧١م، ١٩٨١م، نجد أنها قد تحسنت كثيراً نتيجة لانخفاض العبء الواقع على السكان الذين هم في سن العمل، حيث بلغت هذه النسبة ٨٨,٧ في المائة عام ١٩٧١م، ٥٤,١ في المائة عام ١٩٨١، ويعكس هذا الانخفاض مدى التطور الذي طرأ على المستوى الاقتصادي والاجتماعي للسكان على مدى تلك الفترة.

جدول (٩)

القوة العاملة ومعدل النشاط الاقتصادي الخام بين سكان البحرين (١٥ سنة فأكثر) (تعداد ١٩٩١م)

البيان	البحرينيون			غير البحرينيين			الإجمالي		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
المشتغلون	٦٤,٠٨٣	١٣,١٨٥	٧٧,٢٦٨	١١٣,٠٧١	٢١,٧٣١	١٣٤,٨٠٢	١٧٧,١٥٤	٣٤,٩١٦	٢١٢,٠٧٠
المتعطلون	٩,٠٣٥	٤,٣٥٩	١٣,٣٩٤	٦٦٨	٣١٦	٩٤٨٠	٩,٧٠٣	٤,٦٥٧	١٤,٣٧٨
القوة العاملة	٧٣,١١٨	١٧,٥٤٤	٩٠,٦٦٢	١١٣,٧٣٩	٢٢,٠٤٧	١٣٥,٧٨٦	١٨٦,٨٥٧	٣٩,٥٩١	٢٢٦,٤٤٧
القوة البشرية	٩٠,٣٨٢	٩٣,٨٩٥	١٨٤,٢٧٧	١١٥,٧٣٤	٣٩,٨٤١	١٥٥,٥٧٥	٢٠٦,١١٦	١٣٣,٧٣٦	٣٣٩,٨٥٢
معدل النشاط الاقتصادي الخام	٤٤,٧	١١,٠	٢٨,١	٨٦,٩	٤٠,٩	٧٣,٥	٦٣,٥	١٨,٥	٤٤,٦

المصدر : المجموعة الإحصائية لدولة البحرين ١٩٩٧م، الجداول (١١-١) ، (١١-٢) ، (١١-٣) ومعدل النشاط الاقتصادي الخام من حساب الباحث.

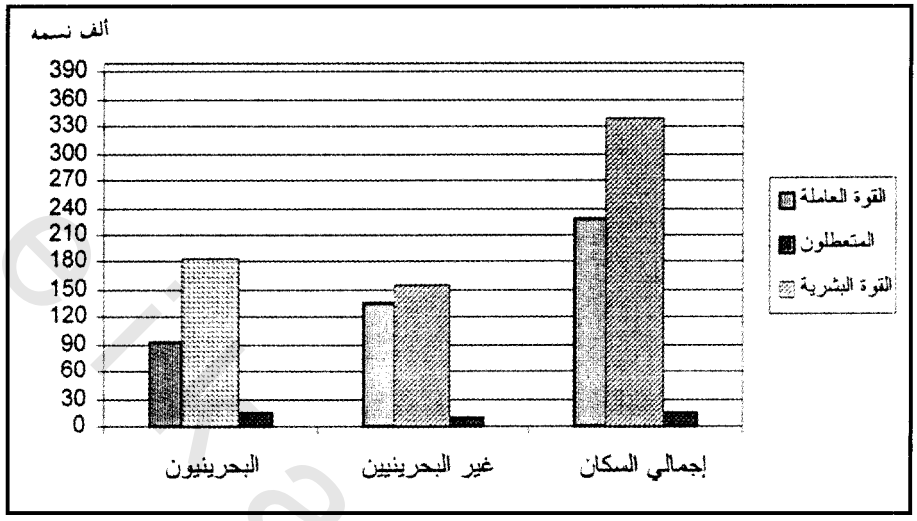

شكل (٧) القوة البشرية والقوة العاملة والمتعطلون بين سكان البحرين (تعداد ١٩٩١م)

ويستفاد من بيانات تعداد عام ١٩٩١م[١٨]، أن ثمة ارتفاع في نسبة النوع Sex-Ratio- أي عدد الذكور لكل مائة أنثى- في مجتمع سكان البحرين، حيث بلغت هذه النسبة ١٣٨ ذكراً. وعلى الرغم من ارتفاع هذه النسبة، إلا أنها أقل من نظيرتها في تعداد عام ١٩٨١، التي بلغت فيه ١٤٠ ذكراً.

ومما يسترعي الانتباه أن نسبة النوع تحتفظ بارتفاعها على مستوى المجتمعات المفتوحة أمام الهجرة الوافدة، خصوصاً التي تصنف كهجرة دورية مؤقتة، والمعروف أن الهجرة ظاهرة نوعية انتخابية Selective. ويبرز تأثير الهجرة بشكل واضح على نسبة النوع في فئة الأعمار الوسطى (١٥-٦٤)، حيث بلغت هذه النسبة ١٥٨ ذكراً لكل مائة من الإناث، في مقابل ١٠٥ في فئة صغار السن، ١١٥ في فئة كبار السن. وارتفاع نسبة النوع في فئة الأعمار الوسطى، خصوصاً في فئة البالغين الصغار Young Adults (١٥-٤٤)، يؤكد مدى تأثير

الهجرة الوافدة على المجتمع السكاني في البحرين، والذي يتمثل بوضوح في ارتفاع نسبة الأعمار الوسطى وزيادة نسبة النوع.

٢ - **التركيب الاقتصادي:** يشير هذا المصطلح إلى تصنيف السكان حسب مدى إسهامهم في تقديم العمل اللازم لإنتاج السلع والخدمات أو ما يعرف بالنشاط الاقتصادي Economic Activity ومن خلال هذا التصنيف يمكن التعرف على ملامح النشاط الاقتصادي السائد وحجم القوة العاملة وخصائصها ومستوى البطالة بينها.

وتعتبر التعدادات السكانية هي المصدر الرئيس للبيانات المتعلقة بالقوة العاملة أو ما يعرف بالسكان الناشطين اقتصادياً Ecnomically. ويشمل هذا التعريف جميع العاملين والباحثين عن عمل وقت إجراء التعداد. وعلى ذلك، فإن القوة العاملة Labour Force تشمل الأفراد المشتغلين وكذلك المتعطلين، وهم الذين يرغبون في العمل ويقدرون عليه ولكن لا يجدون فرصة للحصول عليه. أما السكان الذين لا يدخلون في عداد القوة العاملة فهم جميع الأفراد الذين لم يبلغوا سن العمل والمتقاعدون والعاجزون وأصحاب الدخل والطلاب المتفرغون للدراسة، فضلاً عن النساء المتفرغات للعمل المنزلي. ومن هنا، يمكن القول بأن القوة البشرية في أي مجتمع سكاني تنقسم إلى فئتين، فئة الأفراد الذين يسهمون مباشرة في النشاط الاقتصادي، بما فيهم المتعطلين عن هذا الإسهام، وتشكل هذه الفئة القوة العاملة في المجتمع، أما الفئة الأخرى، فهي تضم الأفراد الذين لا يسهمون مباشرة في النشاط الاقتصادي، وبالتالي لا يدخلون في تشكيل القوة العاملة.

٢-١ القوة العاملة: يستفاد من بيانات الجدول رقم (٩) والشكل رقم (٧)، أن عدد السكان الذين يشكلون القوة العاملة في البحرين يمثلون ٦٧ في المائة

تقريباً من إجمالي القوة البشرية عام ١٩٩١م والبالغ عددها ٨٥٢ و ٣٣٩ نسمة. ومن الواضح أن نسبة مساهمة السكان في البحرين في القوة العاملة تزداد باضطراد، حيث بلغت ٥٢ في المائة في تعداد ١٩٧١م، ٦٣ في المائة في تعداد ١٩٨١م.

والمعتاد، فإن نسبة مساهمة الذكور في القوة العاملة تفوق كثيراً مثيلتها بين الإناث، حيث بلغت هذه النسبة ٨٥,٥ في المائة من إجمالي القوة العاملة. وعلى الرغم من تدني نسبة مساهمة الإناث في القوة العاملة، إلا إنها تزداد بمعدل سريع، حيث بلغت ٥,٤ في المائة في تعداد ١٩٨١م، ١٧,٥ عام ١٩٩١م.

كما يلاحظ أن نسبة مشاركة السكان الوافدين في القوة العاملة قد بلغت ٦٠ في المائة عام ١٩٩١م، في مقابل ٤٠ في المائة للسكان الأصليين، الذين يقل مستوى مشاركتهم في القوة العاملة بشكل واضح، حيث بلغت نسبة مشاركتهم ٦٣ في المائة عام ١٩٧١م، ٤٣ في المائة عام ١٩٨١م.

كما يستفاد من هذه البيانات أن نسبة مساهمة القوة البشرية في القوة العاملة قد بلغت ٦٦,٦ في المائة عام ١٩٩١م. ويلاحظ أن هذه النسبة تزيد مع مضي الوقت، فهي قد بلغت ٥٢ في المائة في تعداد ١٩٧١م، ٦٣ في المائة في تعداد ١٩٨١م. كما يستفاد من هذه البيانات كذلك، أن مساهمة القوة البشرية للسكان غير البحرينيين تفوق كثيراً مساهمة السكان البحرينيين، وهو أمر يتفق مع طبيعة السكان الوافدين، الذين يدخل معظمهم في عداد القوة العاملة. وتشير البيانات إلى أن نسبة القوة العاملة إلى إجمالي القوة البشرية المتاحة بلغت ٨٧ في المائة بين السكان الوافدين، ٤٩ في المائة بين السكان الأصليين.

كما يستفاد أيضاً من هذه البيانات، أن نسبة المتعطلين تمثل ٦,٣ في المائة من إجمالي القوة العاملة في البحرين، ويمثل الذكور ٦٧ في المائة من إجمالي المتعطلين، كما ترتفع نسبة المتعطلين بين البحرينيين لتمثل ١٥ في المائة من إجمالي قوتهم العاملة. وفي المقابل فإن هذه النسبة بين الوافدين تبلغ ٠,٧ في المائة فقط من إجمالي قوتهم العاملة، وهذا أمر بدهي، يتفق مع خصائص هؤلاء السكان الوافدين والغرض من إقامتهم في البحرين.

٢-٢- معدل النشاط الاقتصادي الخام: ولمعرفة مدى إسهام سكان البحرين في النشاط الاقتصادي يمكن استخدام مقياس معدل النشاط الاقتصادي الخام crude activity rate، وذلك بإيجاد النسبة المئوية للسكان الناشطين اقتصادياً إلى إجمالي السكان في جميع الأعمار، ويستفاد من بيانات الجدول رقم (٩)، ومن الشكل رقم (٨)، أن نسبة السكان الناشطين اقتصادياً إلى إجمالي السكان في البحرين تصل إلى نحو ٤٥ في المائة عام ١٩٩١م، وهذا يعني أنه من بين كل مائة نسمة في هذا البلد، هناك ٥٥ فرداً يعتمدون على عمل ونشاط ٤٥ فرداً. ورغم ثقل العبء الاقتصادي الذي يمثله هذا المعدل بصفة عامة إلا أنه لا يعد ثقيلاً بمقياس مجتمع سكاني كمجتمع البحرين، الذي يتميز بالحيوية والقدرة على التجديد rejuvenation .

وارتفاع نسبة السكان الناشطين اقتصادياً في البحرين، إنما يعود إلى أن العناصر السكانية التي تحملها الهجرة الوافدة إليها هي أساساً عناصر فاعلة اقتصادياً، ومما يؤكد هذه الفعالية ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي الخام بين السكان غير الوافدين، إذ بلغ ٧٣,٥ في المائة، مقابل ٢٨ في المائة بين السكان الأصليين.

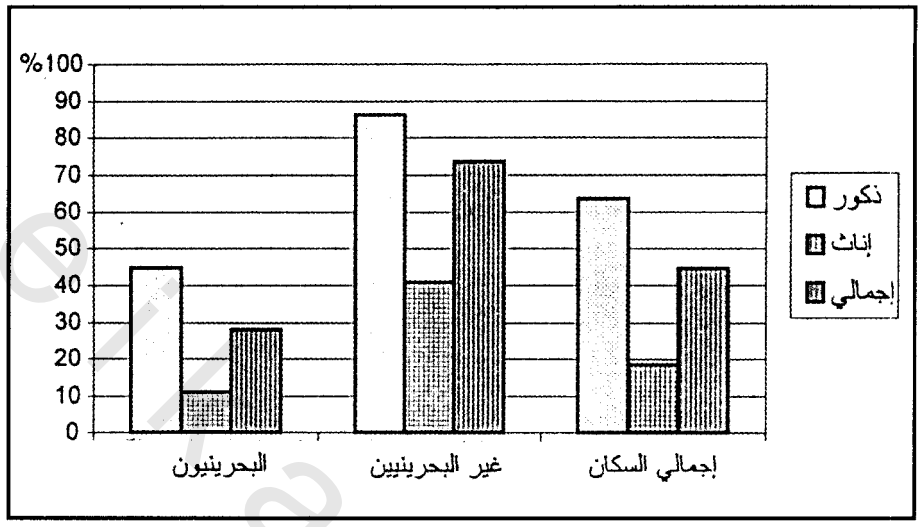

شكل (٨): معدل النشاط الاقتصادي الخام حسب النوع والجنسية (تعداد ١٩٩١)

ويستفاد أيضاً من هذه البيانات، أن نسبة مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي بالبحرين لم تزد على ١٨,٥ في المائة، وهي مع ذلك تعد مرتفعة بالنسبة لمجتمع تقليدي كمجتمع البحرين، ما زالت تتأثر فيه مكانة المرأة بعوامل اجتماعية وثقافية تحد من دخولها لسوق العمل. ولا شك أن هذا الارتفاع النسبي في معدل النشاط الاقتصادي الخام للمرأة البحرينية يرجع أساساً إلى ارتفاع هذا المعدل بين الإناث اللاتي حملتهن الهجرة الوافدة. فبينما يصل هذا المعدل إلى ٤١ في المائة بين غير البحرينيات، نجده لا يزيد على ١١ في المائة بين البحرينيات، ومع ذلك فإن المؤشرات تدل على أن معدل النشاط الاقتصادي للبحرينيات في ارتفاع مضطرد، حيث بلغ هذا المعدل في تعداد عام ١٩٧١م أقل من ٥ في المائة.

٢-٣- **أنماط النشاط الاقتصادي:** يشتمل التصنيف الدولي الموحد الذي

اتبعته البحرين على تسعة أقسام رئيسة للنشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى قسم عاشر يضم النشاطات الأخرى غير المصنفة. ويستفاد من بيانات الجدول رقم (١٠) أن قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية يأتي في مقدمة قطاعات النشاط الاقتصادي من حيث عدد العاملين به، والذي يمثل نحو ٤٠ في المائة من إجمالي المشتغلين في الدولة عام ١٩٩١م، وهي نسبة عالية، تعكس مقدار التحسن الذي طرأ خلال السنوات الأخيرة على معدل الإنفاق العام، وهذا ما يؤكده كذلك ارتفاع نسبة المشتغلين بهذا القطاع من تعداد لآخر؛ حيث كانت قد بلغت ٣٤ في المائة في تعداد ١٩٨١م. ومن الملاحظ أن ثمة تقارب بين عدد العاملين البحرينيين والأجانب في هذا القطاع الذي يشمل العاملين في الأجهزة الحكومية والقوات المسلحة والتعليم.

ويأتي قطاع التجارة والفنادق ليحتل المرتبة الثانية عام ١٩٩١م، بنسبة قدرها ١٤ في المائة تقريباً من إجمالي عدد المشتغلين. ويلاحظ أن هذا القطاع قد جاء في المرتبة الثالثة في تعداد ١٩٨١م بعد قطاع التشييد والبناء، وربما يعود ذلك إلى أن فترة السبعينيات التي قفزت خلالها أسعار البترول قد شهدت حركة تشييد وبناء واسعة، وخصوصاً في مجال إنشاء المناطق الصناعية والمدن الجديدة، وكما أن لتطور قطاع التجارة والفنادق في تعداد ١٩٩١م يأتي متفقاً مع الاهتمام بتنويع الاقتصاد الوطني وهي السياسة التي بدأ تطبيقها منذ منتصف الثمانينيات، وذلك في أعقاب تدهور أسعار البترول ونقص المخزون منه. وفي ظل هذه الظروف احتل قطاع التشييد والبناء المرتبة الثالثة في تعداد ١٩٩١م، وذلك بنسبة ١٣ في المائة تقريباً من إجمالي عدد المشتغلين. ويلاحظ أن نسبة الأجانب العاملين في هذا القطاع تصل إلى ٩٢ في المائة.

ومن ناحية أخرى يعد قطاع المناجم والمحاجر من أقل القطاعات جذباً للقوى العاملة، إذ بلغت نسبة المشتغلين فيه ١,٧ في المائة عام ١٩٩١م، بينما كانت تبلغ ٤,٥ في المائة عام ١٩٨١م. وانخفاض نسبة العاملين في هذا القطاع

وتراجعها أمر يتفق مع تدهور إنتاج البحرين من البترول الذي يمثل عماد النشاط التعديني. وتشير البيانات، إلى أن إنتاج البحرين من البترول الخام قد تراجع من ٧٦,٦٣٩ برميلاً/ يومياً عام ١٩٧٠م إلى ٣٩,٦٣٨ برميلاً/ يومياً عام ١٩٩٦م [١٩]، ويأتي هذا التراجع نتيجة لتدهور إنتاج حقل (عوالي)، الذي كان يأتي منه معظم إنتاج البحرين من البترول. ويأتي معظم عائدات البترول في الوقت الحاضر من حقل (أبو سعفة) البحري، الذي تستفيد منه البحرين بالاشتراك مع السعودية منذ عام ١٩٦٦م [٢٠]، وقد تنازلت السعودية للبحرين منذ عام ١٩٩٦م عن نصيبها من عائدات هذا الحقل [٢١].

جدول (١٠)
السكان العاملون (١٥ سنة فأكثر) حسب النشاط الاقتصادي
(تعداد ١٩٨١، ١٩٩١م)

النشاط الاقتصادي	١٩٩١م			١٩٨١ •
	البحرينيون	غير البحرينيين	الإجمالي	الإجمالي
الزراعة والصيد	١٩٩٠	٣١١٨	٥١٠٨	٣٦٨١
المناجم والمحاجر	٢٧٧٦	٨٦٢	٣٦٣٨	٤٧٧٢
الصناعة التحويلية	٦٤٠١	٢٠٢١٧	٢٦٦١٨	١١٤٦٤
الكهرباء والمياه والغاز	٩٨٣	١٩١٥	٢٨٩٨	٢٨٤٥
التشييد والبناء	٢١٤٨	٢٤٥٩٢	٢٦٧٣٨	٢٩٢٠٨
التجارة والمطاعم والفنادق	٧٧٨	٦١٥١	٦٩٢٩	١٨٤٩٣
النقل والتخزين والاتصالات	٨١٣٠	٥٦٥٩	١٣٧٨٩	١٣١٦٧
التمويل والتأمين والعقارات	٥٨٥٠	١١٤٠٦	١٧٢٥٦	٤٦١٤
الخدمات الاجتماعية والشخصية	٤٠٨٢٩	٤٣١١٥	٨٣٩٤٤	٤٧٥١٥
نشاطات أخرى غير مبينه	١٤٧	٨٤٣	٩٩٠	٣٦٧
لا ينطبق**	١١٣٠	٠٠٠	١١٣٠	١٨٨٦
الإجمالي	٧٧٢٦٨	١٣٤٨٠٢	٢١٢٠٧٠	١٣٧٨٩٢

المصدر: المجموعة الاحصائية لدولة البحرين ١٩٩٧م، جداول (١١-١٢).
* ملف الخليج الإحصائي ١٩٩٩م، جدول (٥-١٠).
** يشمل البحرينيين العاملين في الخارج.

وإذا حاولنا وضع تصنيف عام لمجالات النشاط الاقتصادي في البحرين فإنه يمكن القول بأن النشاط الاقتصادي لسكان البحرين نشاط خدمات بالدرجة الأولى، إذ بلغت نسبة العاملين في القطاعات ذات العلاقة بالخدمات أكثر من ٨٠ في المائة من مجموع العاملين. أما النشاط الإنتاجي فهو يأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد العاملين، الذي يمثل أقل من ٢٠ في المائة من إجمالي هذا العدد، ويشمل النشاط الإنتاجي قطاعات الزراعة والصناعة والمناجم والكهرباء.

٢-٤- أنماط أخرى من تركيب السكان: بالإضافة إلى التركيب العمري - النوعي والتركيب الاقتصادي، ثمة أنماط أخرى عديدة، سنكتفي منها بالتركيب الديني والتعليمي للسكان.

٢-٤-١- التركيب الديني: يستفاد من بيانات الجدول رقم (١١) أن الغالبية العظمى من السكان تدين بالإسلام، حيث بلغت نسبة المسلمين نحو ٨٢ في المائة من إجمالي السكان عام ١٩٩١م. وتشير التقديرات، إلى أن ما يقرب من ٧٥ في المائة من مسلمي البحرين يعتنقون المذهب الشيعي[٢٢]. وارتفاع نسبة الشيعة في البحرين أمر يستقيم مع وقوعها في حوض الخليج، الذي يضم أكبر تجمع للمسلمين الشيعة في العالم. وارتفاع نسبة المسلمين بين سكان البحرين، يعود إلى أن الإسلام هو ديانة الغالبية العظمى من السكان الأصليين، الذين يشكلون بدورهم ما يقرب من ٦٥ في المائة من إجمالي السكان عام ١٩٩١م.

جدول (١١)

التوزيع النسبي لسكان حسب الديانة والنوع (١٩٩١م)

الديانة	ذكور	إناث	إجمالي
مسلم	٧٨,٢	٨٦,٧	٨١,٨
نصراني	٨,٠	٩,٢	٨,٥
ديانات أخرى	١٣,٨	٤,١	٩,٧
الإجمالي	٢٩٤,٣٤٦	٢١٣,٦٩١	٥٠٨,٠٣٧

المصدر : المجموعة الإحصائية لدولة البحرين ١٩٩٧م، جدول (٢-٤)

ويأتي أتباع الديانة النصرانية في المركز الثاني من حيث العدد الإجمالي، حيث يمثل النصارى أكثر من ٨ في المائة من إجمالي السكان. ويلاحظ، أن النصارى لا يمثلون نسبة تذكر بين السكان الأصليين، على حين تصل نسبتهم إلى ما يقرب من ٢٥ في المائة من السكان الوافدين، خصوصاً القادمين منهم من أوروبا وأمريكا الشمالية، الذين يمثلون ٤ في المائة من إجمالي السكان الوافدين.

وبخلاف الإسلام والنصرانية، لا توجد ديانات أخرى تحظى ببيانات متميزة في التعدادات السكانية لمملكة البحرين، حيث تمثل الديانات والمعتقدات الأخرى مجتمعه نسبة تصل إلى ١٠ في المائة من مجموع السكان. ومن المنتظر أن ينتمي معظم هؤلاء السكان للديانتين الهندوكية والبوذية، اللتين تدين بهما نسبة كبيرة من العناصر الآسيوية الوافدة، والتي تمثل نحو ٨٥ في المائة من إجمالي السكان الوافدين.

ويلاحظ بصفة عامة أن نسبة المسلمين بين سكان البحرين تتناقص بانتظام، فهي قد بلغت ٩٨,١ في المائة عام ١٩٤١م، ثم أخذت في التراجع

حتى وصلت ٨٢ في المائة عام ١٩٩١م. وبالطبع، فإن الهجرة الوافدة كان لها تأثير كبير في هذا التراجع، فكلما زاد حجم الهجرة الوافدة كلما نقصت نسبة المسلمين، وهذا التأثير بدا واضحاً بين تعدادي ١٩٧١م، ١٩٨١م. فخلال هذه الفترة التي شهدت تدفق أعداد كبيرة من الوافدين، تراجعت نسبة المسلمين من ٩٥,٧ في المائة عام ١٩٧١م إلى ٨٥ في المائة عام ١٩٨١م.

٢-٤-٢- التركيب التعليمي: يستفاد من بيانات الجدول رقم (١٢)، أن نسبة الأمية (illetracy) في البحرين قد بلغت ١٤,١ في المائة من إجمالي عدد السكان الذين بلغوا سن العاشرة فأكثر. وبمقارنة هذه النسبة التي وردت في تعداد ١٩٩١م بمثيلاتها في التعدادات السابقة، يتبين أنها قد انخفضت انخفاضاً ملموساً وسريعاً عن ذي قبل. ففي تعدادات : ١٩٤١م، ١٩٥٠م، ١٩٥٩م، ١٩٦٥م، ١٩٧١م، ١٩٨١م، بلغت نسبة الأمية ٨٩,٤، ٨٧,٢، ٧٤,٤، ٧١,٤، ٥٢,٩، ٢٧,٢ في المائة على التوالي.

وانخفاض نسبة الأمية بهذه السرعة، يعكس مدى التطور الذي طرأ على مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسكان البحرين على مدى تلك الفترة. ومن الواضح أن الانخفاض الذي اعترى مستوى الأمية قد اختلفت سرعته من فترة لأخرى، فقد جرى بطيئاً طوال الفترة ١٩٤١-١٩٧١م، ثم زادت سرعته بدءاً من السبعينيات فصاعداً، نتيجة للطفرة الاقتصادية التي شهدتها البحرين مع ارتفاع أسعار البترول، والتي انعكست بشكل إيجابي على المستوى الاجتماعي والثقافي للمجتمع.

ويستفاد من البيانات أن نسبة الأمية بين السكان الأصليين تفوق مثليتها لدى السكان الوافدين، وهو أمر يتسق مع حقيقة تكوين مجتمعهم، الذي يقوم على اختيار عناصره من بين العناصر المتميزة في خصائصها.

جدول (١٢)

نسبة الأمية بين السكان (١٠ سنوات فأكثر) حسب فئات العمر والنوع والجنسية

(تعداد ١٩٩١م)

عوامل النمو	البحرينيون			غير البحرينيين			الإجمالي		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
١٠ - ١٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٦	١,٢	٠,٩	-,٤	٠,٥	٠,٨
١٥ - ١٩	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٢,٥	٤,٧	٣,٦	٠,٨	١,١	٠,٩
٢٠ - ٢٤	١,١	٣,٧	٢,٤	٨,٨	٩,٦	٩,١	٤,٢	٥,٤	٤,٨
٢٥ - ٢٩	٢,٤	٩,٩	٦,٢	٩,٧	٨,٦	٩,٤	٦,٩	٩,٤	٧,٩
٣٠ - ٣٤	٤,٠	١٨,٤	١١,٥	٩,٨	٧,٦	٩,٣	٨,١	١٣,٩	١٠,١
٣٥ - ٣٩	٥,٣	٢٨,٨	١٦,٧	٩,٦	٨,٦	٩,٤	٨,٣	٢٠,٦	١٢,٢
٤٠ - ٤٤	٨,٧	٤٤,٥	٢٥,٠	٩,٢	٨,٩	٩,٢	٩,١	٣١,٣	١٥,٩
٤٥ - ٤٩	١٩,٠	٦٥,٢	٤٣,٥	٩,٨	١٠,٥	٩,٩	١٣,٣	٥١,٨	٢٧,٣
٥٠+	٥٧,٠	٨٦,٢	٧١,٥	١٧,٧	٢٥,٤	١٩,٤	٤٦,٠	٨٠,٣	٦١,٢
الإجمالي	١١,٠	٢٣,٩	١٧,٤	٩,٦	٨,٦	٩,٤	١٠,٣	١٩,٧	١٤,١

المصدر : المجموعة الإحصائية لدولة البحرين ١٩٩٧م، جدول (٢-١٦)

ولأن عامل الهجرة يقتصر تأثيره على السكان الوافدين لذا نلاحظ أن نسبة الأمية بين السكان الأصليين تقل بشكل واضح في فئات العمر الصغيرة التي واكبت النهضة التعليمية، وتزداد بين فئات العمر الكبيرة التي لم تلحق بهذه النهضة. وتبدو هذه الظاهرة بين الإناث أكثر وضوحاً منها بين الذكور.

ويترك عامل الهجرة بصمة واضحة على السكان الوافدين، من حيث توزيع نسبة الأمية حسب فئات العمر. ويتجلى هذا التأثير في عدم وجود فروق تذكر في مستويات الأمية بين الفئات العمرية المختلفة، خصوصاً بين فئات العمر (٢٠-٤٩)، التي تراوحت فيها نسبة الأمية بين ٩,١-٩,٩ في

المائة. وارتفاع مستوى الأمية نسبياً في فئات الأعمار المتوسطة للسكان الوافدين، أمر لا يتفق مع خاصية الانتقاء والاختيار التي تميز الهجرة الوافدة. ولا نجد تفسيراً لذلك سوى الاعتقاد بأن أغلب الوافدين يلتحقون بأعمال لا تتطلب مستويات تعليمية مرتفعة، كالخدمات المنزلية وأعمال البناء. ومما يؤيد هذا التفسير ارتفاع نسبة الوافدين من آسيا بمستوياتهم التعليمية المنخفضة من ٧٧ في المائة عام ١٩٨١م إلى ٨٤ في المائة عام ١٩٩١م. وفي المقابل تراجعت نسبة الوافدين من أوروبا وأمريكا الشمالية بمستوياتهم التعليمية المرتفعة من ٩ في المائة عام ١٩٨١م إلى ٤ في المائة عام ١٩٩١م.

ولا شك أن هبوط مستوى الأمية في البحرين بهذا المعدل السريع يعكس مدى التطور الذي أصابته في مجال التعليم ومدى الإقبال المتزايد عليه. فقد بدأ الاهتمام بالتعليم النظامي في وقت مبكر نسبياً، حيث أنشئت أول مدرسة للبنين عام ١٩١٩م، وأول مدرسة للبنات عام ١٩٢٩م. كما أصبح التعليم يخضع للإشراف المباشر للدولة منذ عام ١٩٢٩م[٢٣].

ويستفاد من بيانات وزارة التربية والتعليم لعام ١٩٩٤/١٩٩٥م[٢٤]، أن المرحلة الابتدائية (٦-١١ سنة) قد استوعبت ٩٥ في المائة من الذكور، ٩٩,٩ في المائة من الإناث، أي بنسبة استيعاب إجمالي قدرها ٩٧,٤ في المائة. أما المرحلة الإعدادية (١٢-١٤)، فقد استوعبت ١٠٠,٥ في المائة من الذكور، ١٠٠,١ في المائة من الإناث، أي بنسبة استيعاب إجمالي قدرها ١٠٠,٨ في المائة. كما استوعبت المرحلة الثانوية (١٥-١٧ سنة) ٩٩,٤ في المائة من الذكور، ١٠٧,٨ في المائة من الإناث، بحيث بلغت نسبة الاستيعاب الإجمالي ١٠٣,٥٪ في المائة. وتعكس هذه المؤشرات مستوى عالياً جداً لانتشار التعليم في البحرين، وأن هذا المستوى في تقديم مضطرد، وهذا ما تؤكده نسب الاستيعاب في المراحل الثلاث خلال عام ١٩٩٠/١٩٩١م، حيث بلغت ٩٥,٤ في المائة بالمرحلة الابتدائية، ١٠٧,٣ في المائة بالمرحلة الإعدادية، ٨٣,٦ في المائة بالمرحلة الثانوية.

المصادر والمراجع

١ - دولة البحرين، الجهاز المركزي للإحصاء (١٩٩١م): تعدادات البحرين ومسيرة نصف قرن، ص:١١ .

٢ - المصدر نفسه، ص: ٣٥

٣ - دولة البحرين، الجهاز المركزي للإحصاء (١٩٩٥م): المجموعة الإحصائية ١٩٩٤م، ص:٩٣

٤ - يحسب المعدل الخام وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\frac{\text{عدد المواليد الأحياء في سنة}}{\text{عدد السكان الكلي في منتصف السنة}} \times ١٠٠$$

٥ - دولة البحرين، الجهاز المركزي للإحصاء (١٩٩١م)، المصدر السابق، ص:١٢ .

٦ - يحسب معدل الخصوبة العمرية- النوعية وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\frac{\text{عدد المواليد خلال السنة للإناث (الوالدات في فئة عمرية معينة)}}{\text{عدد الإناث في الفئة العمرية نفسها في منتصف السنة}} \times ١٠٠$$

٧ - يحسب معدل الوفيات الخام وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\frac{\text{عدد الوفيات المسجلة خلال سنة ميلادية}}{\text{عدد السكان الكلي في منتصف السنة}} \times ١٠٠$$

٨ - منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (١٩٩٩م): ملف الخليج الإحصائي، الدوحة، جدول (٥-٣)، ص: ٢٠٠ .

٩ - وفقاً لبيانات عام ١٩٩١م، بلغت نسبة صغار السن ١١,٨ في المائة بين البحرينيين ٥,٣ في المائة بين غير البحرينيين. كما بلغت نسبة كبار السن (٦٥ في المائة فأكثر) ٣,٣ في المائة بالنسبة للبحرينيين، ٠,٤ في المائة بالنسبة لغير البحرينيين يمكن مراجعة:

١٠ - المصدر نفسه، جدول (٢-٣).

١١ - منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (١٩٩٩م): المصدر السابق، جدول (٥-٥).

١٢ - دولة البحرين، الجهاز المركزي للإحصاء (١٩٩٨م): المصدر السابق، جدول (٢-٣٩).

13 - Central Intelligence Agency (1999)' The World Factbook 1998, Wash. Dc., P. 37.

١٤ - دولة البحرين، الجهاز المركزي للإحصاء (١٩٩٨م): المصدر السابق، جدول (٢-٣٩).

١٥ - المصدر نفسه، جدول (٢-٢).

16 - Europa Publication Limited (1999)' The Middle East and north Africa, London, P. 337.

١٧ - تم حساب هذه النسبة وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الإعالة العمرية} = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء في سنة}}{\text{عدد السكان الكلي في منتصف السنة}} \times ١٠٠ = ٥١,٣ \text{ في المائة}$$

يمكن مراجعة:

- Clark, J. (1972)' Population Geography' Oxford Pergamon Press., P. 69.

١٨- دولة البحرين، الجهاز المركزي للإحصاء (١٩٩٨م): المصدر نفسه، جدول (٢-٣).

19- Europa Publication Limited (1999)' Op Cit., P343.

٢٠- توفيق، محمود (١٩٩٠م): جغرافية النشاط الاقتصادي في البحرين، الكويت: الجمعية الجغرافية، رسائل جغرافية، ١٣٧، ص:٥٣ .

21 - Europa Publication Limited (1999)' op cit., P343.

22 - Central Intelligence Agency (1999)' op cit., P. 37.

٢٣- أبو العطا، محمد (١٩٩٧م): النمو السكاني لدولة البحرين حتى عام ٢٠١٠م وانعكاساته الاجتماعية والاقتصادية، في: النشرة السكانية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد: ٤٥، ص ص: ٣-٢٧ .

٢٤ - المصدر نفسه، ص:١٣ .